قياس كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي
للمدة 2006ـ2013

أ.م.د. محمد علي موسى المعموري / هيئة التعليم التقني / مركز تطوير الملاكات

المستخلص:

في ظل محدودية مصادر التمويل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، تبرز أهمية تعزيز كفاءة الانفاق العام، واذا كان قياس كفاءة الانفاق العام وتحديد مؤشرات القياس أول خطوة من خطوات تعزيز الكفاءة، فان اعتماد اساليب التحليل العلمية ضرورة حتمية في تعزيز تلك الكفاءة. وتحت هذا الاطار تم التركيز على المنهجيات المستخدمة في قياس كفاءة الانفاق العام بالعرض والتحليل مع محاولة بيان نقاط الضعف والقوة، وامكانية الاستفادة منها في قياس كفاءة الانفاق العام في الاقتصاد العراقي. فضلا عن استنباط مؤشرات قياس تأخذ بالحسبان خصوصية الاقتصاد العراقي والمرحلة التي يمر بها والتحديات الجسام التي يواجهها، ومحاولة تطبيقها على الاقتصاد العراقي. مع اقتراح مجموعة من الأفكار والآليات ليستنير بها أصحاب القرار لتعزيز كفاءة الانفاق العام في العراق. وقد بين البحث ان العلاقة بين النفقات العامة والمتغيرات الاقتصادية الكلية تعكس النهج الخاطئ في السياسة المالية المتبعة، وكذلك في اعداد الموازنة وتخصيص الموارد. وان من الضروري إدارة الاقتصاد من خلال رؤية جديدة تقوم على اعادة النظر بتخصيص الموارد المالية واعتماد منهجية جديدة لقياس كفاءة الانفاق العام، تأخذ بالحسبان محدودية البيانات، وتحديد المؤشرات التي تعبر عن خصوصية الاقتصاد العراقي، ومن ثم إيجاد الوسائل المناسبة لتعزيز كفاءة الانفاق العام.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ كفاءة الانفاق العام، مؤشرات القياس.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 96 المجلد 23
الصفحات 245ـ 266

المقدمة.

يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية التي تعبر بشكل مباشر عن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، والتي يمكن من خلالها التأثير على مستويات الطلب الكلى، ومن ثم على النمو، والتشغيل، والدخل القومي، ونمط توزيعه. اذ ان التطور التاريخي لدور النفقات العامة، سواء على الجانب الاجتماعي او الجانب الاقتصادي، وارتباطها بتطور دور الحكومة في الاقتصاد، الذي أصبح ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصادي وتجنب الأزمات، جعل من الدور الذي تلعبه النفقات العامة ومن خلال وظائفها المختلفة، التي ينبغي مراعاتها، لتحقيق الأهداف الرئيسة للاقتصاد، أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني.

واذا كان مؤشر انتاجية الانفاق العام او كفاءته يعبر عن العلاقة بين الناتج والموارد المالية الداخلة في تحقيق هذا الناتج، فان تعزيز كفاءة الانفاق العام لاتتحقق الا من خلال تقليص الموارد المالية أولا، وتوفر العقلانية الاقتصادية في النفقات العامة ثانيا، واستخدام معايير الجدوى الاقتصادية ثالثا، والتي تعد ذات أهمية كبيرة في تقدير مدى نجاعة المشاريع العامة. وبالمقابل فان مؤشرات الكفاءة او الانتاجية، لايمكن الاعتداد بها الا عندما تقوم على أساس المقارنة بين المنفعة الحدية للنفقة العامة وتكلفتها، مما يقتضي توفر كافة البيانات والمعلومات بخصوص تحديد التكاليف الحدية والمنافع الحدية المرتبطة بكل أوجه النفقات العامة، الا ان هذا المؤشر يعد بالغ الصعوبة في الواقع العملي، ولاسيما في بلد مثل العراق، لصعوبة قياس المنافع الحدية والتكاليف الحدية على حد سواء، لذلك سيكون من المناسب اعتماد منهجية جديدة لقياس كفاءة الانفاق العام، تأخذ بالحسبان محدودية البيانات، وتحديد المؤشرات التي تعبر عن خصوصية الاقتصاد العراقي، ومن ثم إيجاد الوسائل المناسبة لتعزيز كفاءة الانفاق العام.

المحور الأول / منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث:

1-لاتستند آلية الانفاق العام في العراق الى قواعد واضحة تعتمد مؤشرات للقياس لتحقيق متطلبات الكفاءة.
2- عدم وجود خطة علمية ذات منهجية واضحة لدى أصحاب القرار لتشخيص الضعف الحاصل في إنتاجية الانفاق العام وتعزيز كفاءته.
3-تراجع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الناجم عن عدم كفاءة وفعالية السياسة المالية المتبعة في العراق، ولاسيما في جانب النفقات منها على الرغم من زيادة الانفاق الحكومي خلال مدة البحث.

ثانيا: فرضية البحث:

في ظل محدودية الموارد المتاحة، يصبح التأكد من كفاءة إنفاق تلك الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل ضرورة ملحة. كما ان قياس كفاءة الانفاق العام وتحديد مؤشرات القياس واعتماد اساليب التحليل العلمية يعد ضرورة حتمية في تعزيز كفاءة الانفاق العام.

ثالثا: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال المحاولة على تحديد متطلبات الكفاءة المتجسدة في تحقيق أقصى المنافع بأقل ما يمكن من التكاليف وهدر الموارد واستنباط مؤشرات قياس تعبر بشكل حقيقي عن الاقتصاد العراقي واعتماد الأساليب العلمية في التحليل بكونها السبيل الوحيد الذي يمكن الاسترشاد به في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة والمجتمع في ظل قصور وشح مصادر التمويل التي يتعرض اليها الاقتصاد العراقي. كما يكتسب البحث أهميته من خلال بيان أثر استخدام منهجيات متعددة في التحليل الاقتصادي لبيان دور النفقات العامة في التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي في ظل الأزمات المتلاحقة والعنيفة التي يمر بها الاقتصاد العراقي.

رابعا: أهداف البحث:

1-التعرف على بعض المنهجيات المستخدمة في قياس كفاءة الانفاق العام بالعرض والتحليل مع محاولة بيان نقاط الضعف والقوة، وامكانية الاستفادة منها في قياس كفاءة الانفاق العام في الاقتصاد العراقي.

2-استنباط مؤشرات قياس تأخذ بالحسبان خصوصية الاقتصاد العراقي والمرحلة التي يمر بها والتحديات الجسام التي يواجهها، ومحاولة تطبيقها في الاقتصاد العراقي.
3-اقتراح مجموعة من الأفكار والآليات ليستنير بها أصحاب القرار لتعزيز كفاءة الانفاق العام في العراق.

خامسا: هيكلية البحث:

للوصول الى هدف البحث، اشتمل البحث على خمسة محاور، تضمن المحور الأول منهج البحث، بينما ركز المحور الثاني على بيان أهم المفاهيم والأسس المتعلقة بكفاءة الانفاق العام، من خلال جانبين، الأول مفهوم كفاءة الانفاق العام والثاني مؤشرات القياس، وبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة. اما المحور الثالث، فقد اهتم ببيان أثر الانفاق على النمو في الاقتصاد العراقي للمدة 2006-2013، من خلال تقصي أثر الانفاق العام على مؤشرات مختارة، منها اقتصادية، هي الاستهلاك والاستثمار والتشغيل، واخرى اجتماعية، وهي المؤشرات التي تضمنها دليل التنمية البشرية اما المحور الرابع فقد اهتم بقياس كفاءة الانفاق العام في الاقتصاد العراقي، وقد تضمن المحور الخامس جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الثاني/ كفاءة الانفاق العام: المفهوم ومنهجية القياس.

من أجل وضع معايير محددة وموضوعية لقياس كفاءة الانفاق العام، تأخذ بالحسبان محدودية البيانات المتوفرة عن المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، يتطلب أولا تحديد مفهوم دقيق للكفاءة وتصميم معايير ومؤشرات قياسها، مثلما ينبغي التعرف على مفهوم كفاءة الانفاق العام والمؤشرات التي تعبر عنها، ومن ثم التعرض الى المنهجيات المعتمدة في القياس.

أولا: مفهوم كفاءة الانفاق العام.

يرتكز تحليل الكفاءة Efficiency ، في الأساس، على دراسة وتحليل العلاقة بين المدخلات Inputs، والمخرجات Outputs ومن ثم، فهو يختلف عن مفهوم الأداء Performance الذى يركز على دراسة وتحليل جانب المخرجات فقط، دون الالتفات لجانب المدخلات. فالكفاءة تستهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للمدخلات (أو الموارد)، وذلك عن طريق تعظيم المخرجات الناتجة عن استخدام قدر معين من تلك المدخلات، أو تقليل المدخلات اللازمة للحصول على قدر معين من تلك المخرجات.

ولقد ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة والمتعددة. وان المبدأ الأساس فيها هي الاسهام في تعظيم المنفعة وتخفيض التكاليف، أما من وجهة نظر ادارية، فان الكفاءة هي "القدرة على تحقيق النتائج المنشودة من خلال استعمال الموارد المتاحة في عملية الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة" [1]، بينما يرى آخرون ان الكفاءة تعني "أداء ما ينفذ من عمل أو يتخذ من تصرف على نحو صحيح أو أفضل"[2] وان الأساس في الكفاءة هي الأمثلية، وان "مبدأ الكفاءة يعد السمة المميزة لكل نشاط يحاول بالوسائل المتاحة زيادة فرصه لبلوغ أهداف محددة"[3]. وهي بذلك، أي الكفاءة، علاقة نسبية بين المدخلات والمخرجات، وهي ذات بعدين:[4]

الأول: كفاءة المخرجات Out put Efficiency وتعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات، وتقاس بنسبة المخرجات الفعلية الى المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المدخلات.

الثاني: كفاءة المدخلات Input Efficiency وتعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر أقل من المدخلات، ومن ثم فهي تقاس بنسبة المدخلات الفعلية الى المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات (عندما تكون مخرجات الانفاق العام قابلة للقياس الكمي)، اما اذا كانت تلك المخرجات ذات طابع اجتماعي فيمكن الاعتماد على مقاييس وسيطة.

وللتمييز بين كفاءة المخرجات وكفاءة المدخلات يمكن بيان ذلك من خلال مثال عن حالة بلدان ثلاثة A ، B، C، وباستخدام منحنى امكانيات الانتاج والذي نعبر عنه هنا بمنحنى الكفاءة. وكما في الشكل (1).

الشكل (1): قياس كفاءة الانفاق العام من خلال منحنى الكفاءة.

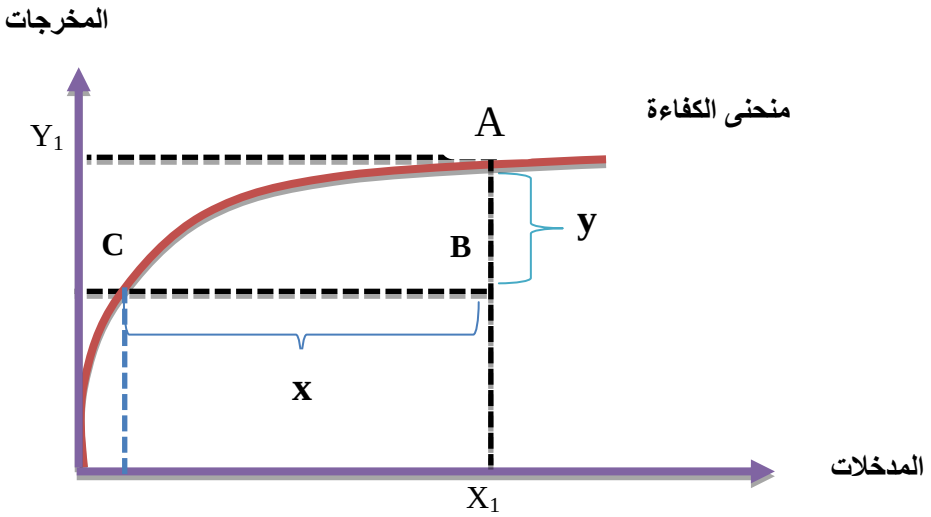

المصدر (بتصرف من قبل الباحث):

- Ulrike Mandl, Adriaan Dierx, The Effectiveness and Efficiency of Public Spending, Economic and Financial Affairs, Economic Papers, Belgium, 301, 2008.

يبين الشكل (1) حالة ثلاثة بلدان هي A، B، C، تختلف فيما بينها في الكفاءة، البلد A والبلد B لهما المستوى نفسه من الانفاق X1 الذي يمثل المدخلات، ولكن البلد A يحقق أعلى مايمكن من المخرجات Y1 وهي على حدود منحنى الكفاءة، بينما البلد B يحقق مستوى أقل من المخرجات بمقدار y عن البلد A ، وبذلك يعد البلد A أكثر كفاءة، أما البلد C فيحقق القدر نفسه من المخرجات للبلد B بأقل مايمكن من المدخلات وهو بذلك يعد أكثر كفاءة من البلد B، هذا المثال يبين ان هناك خيارين للوصول الى حدود الكفاءة، اذ يمكن لبلد مما ان يحافظ على مستوى ثابت من المخرجات مع ضبط او تكييف كمية المدخلات الضرورية، وهذه تدعى كفاءة المدخلات، وكما هي الحال في البلد C، كما يمكن لهذا البلد ان يستخدم مستوى ثابت من المدخلات، كما هي الحال في البلدين A، B، دون تغيير لتحسين مستوى المخرجات، وهذه تدعى كفاءة المخرجات.

ويميز الكثير من الاقتصاديين بين نوعين من الكفاءة، الأولى هي الكفاءة الفنية والثانية هي الكفاءة الإنتاجية، وكلاهما يصب في مصلحة زيادة الناتج القومي. اذ تتوقف قدرة الحكومة على التوسع في الإنفاق على قدرتها الإنتاجية في المستقبل، وهذه تتوقف بدورها على ما في الدولة من موارد طبيعية لم تستثمر وعلى الكفاءة الإنتاجية لمواطنيها. اذ يمكن التمييز هنا بين حالات ثلاث[5]:

أ- إذا كانت الدولة ذات موارد طبيعية وفيرة لم تستثمر بشكل جيد، ولكن المقدرة الإنتاجية لمواطنيها ضعيفة، وكما هي الحال في العراق، فإنها تستفيد كثيراً من التوسع في الإنفاق العام، شرط أن يؤدي ذلك الى تغير هيكلي حقيقي في الاقتصاد، للوصول الى حالة الاستخدام الكامل للموارد.

ب- اذا كانت الدولة ممن يتمتع مواطنوها بمستوى عال من الكفاءة الإنتاجية ولكن لم يكن بها غير القليل من الموارد الطبيعية، فإنه يمكن التوسع في الإنفاق مع مراعاة الحذر من الاندفاع فيه، لاعتبارات تتعلق بحالات الكساد التي تعقب الرواج والازدهار الاقتصادي.

جـ- أما الدولة الفقيرة في الكفاءة الإنتاجية العالية، وفي الموارد الطبيعية فهذه ينبغي أن يكون إنفاقها محسوبا بدقة وبكثير من الحذر، كي لا تدخل في مرحلة التضخم او الدين الخارجي او الداخلي، إذ لاتحتمل إمكانياتها الإنتاجية التوسع في الإنفاق كالدولة الغنية.

بعبارة مختصرة نجد ان الكفاءة هي الطريقة المثلى في استخدام الموارد، وهي تتحقق اذا ما تحققت الأهداف المخططة، سواء في استغلال الوسائل المتاحة أو بلوغ النتائج المقدرة، ومن ثم فان "مفهوم الكفاءة لا يتعلق فقط بالحكم على النتيجة كما هي الحال بالنسبة للفعالية، ولكن بكيفية بلوغ هذه النتيجة مع الأخذ بعين العناية شروط وأهداف التحقيق، ومن ثم تضم الكفاءة جانبين؛ جانب الفعالية وجانب استغلال الوسائل المتاحة"[6].

وينطبق ذات التحليل على كفاءة الإنفاق العام، فالمدخلات المتمثلة في صورة إنفاق عام توظف للحصول على المخرجات المختلفة التي تسعى الحكومة لتحقيقها والمتمثلة بالنتائج وآثارها المختلفة على الاقتصاد. ومن الجدير بالذكر ان هناك ثمة تفرقة في الأدبيات بين المفاهيم فالمخرجات Outputs، هي السلع والخدمات المنتَجة، أما النتائج Outcomes، فيراد بها الآثار قصيرة ومتوسطة الأجل للمخرجات، ويقصد بالآثار Impacts الأهداف النهائية المراد تحقيقها، أو هي تلك الآثار طويلة الأجل على التنمية أو على الاقتصاد القومي، فاذا اعتبرنا، على سبيل المثال، ان الطرق التي يتم انشاؤها أو تحسينها أو إصلاحها بمثابة مخرجات لقطاع البنية التحتية، فأن النتائج تتمثل في انخفاض وقت السفر او نقل السلع، وزيادة فرص المزارعين والمنتجين في الوصول إلى الأسواق، ومن ثم زيادة كمية المنتجات المباعة. أما الآثار أو النتائج النهائية فيمكن أن تتمثل في زيادة حجم التجارة، وزيادة الدخل الفردي.[7] والشكل (2) يبين العلاقة بين المدخلات والمخرجات والنتائج.

الشكل (2): العلاقة بين المدخلات والمخرجات والنتائج.

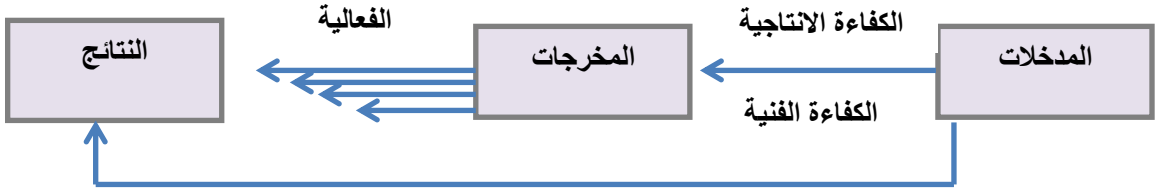

المصدر: بتصرف

- **Ulrike Mandl, Adriaan Dierx, The Effectiveness and Efficiency of Public Spending, Economic and Financial Affairs, Economic Papers, Belgium, 301, 2008.**

ويعود الفضل في تطوير مفهوم كفاءة الانفاق العام إلى الاقتصادي الإيطالي باريتو الذي أكد على ان أي تخصيص للموارد فهو إما تخصيص كفء أو تخصيص غير كفء، وينسحب هذا المفهوم عند دراسة الكفاءة لدى المستهلك أو لدى المنتج أو للاقتصاد ككل، وان أي تخصيص غير كفء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة[8]. ووفقا لأمثلية باريتو، يكون الاقتصاد ككل في توازن عام وفي وضع أمثل إذا تم توزيع عوامل الإنتاج بشكل أمثل على السلع والخدمات المنتجة، وتوزيع الدخل بشكل أمثل على المستهلكين[9] .

ثانيا: منهجية قياس كفاءة الانفاق العام:

سعت العديد من الدراسات لقياس كفاءة الإنفاق العام، من خلال بيان تأثير الإنفاق العام على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وتعد الدراسة التي قام بها "A. Afonso." وآخرون[10] هي الدراسة الرائدة والبارزة في هذا المجال، التي أسست منهجية واضحة في قياس كفاءة الانفاق العام وتحديد مؤشرات القياس. لذلك سيتم التركيز عليها، بالعرض والتحليل، على اساس ان معظم الدراسات اللاحقة[11]، ان لم تكن جميعها، كانت قد استقت منهجيتها منها. ولقد اعتمدت تلك الدراسة في قياس كفاءة الإنفاق العام Public Sector Efficiency (PSE) . مؤشر الأداء للقطاع الحكومي Public Sector Performance ((PSP) في 23 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD خلال المدة 1990-2000. وفي هذه الدراسة تم حساب مؤشر أداء القطاع الحكومي من خلال مجموعتين رئيسيين من المؤشرات الفرعية:

المجموعة الأولى: وتدعى بمؤشرات الفرص[12] Opportunity Indicators ، والتي تعكس بدورها الأداء في أربعة قطاعات رئيسة من قطاعات الاقتصاد، هي قطاع الإدارة العامة، الذي يستدل الأداء فيه من خلال الإنفاق العام على المشتريات من السلع والخدمات الخاصة بذلك القطاع، بينما يستدل على أداء كل من قطاع الصحة والتعليم إلى ما خصص للإنفاق على كل منهما، ويستدل على الأداء في قطاع البنية التحتية من خلال الإنفاق الاستثماري. ويبين الجدول (1) القطاعات الأربعة والمؤشرات الفرعية المختارة للتعبير عن ادائها.

الجدول (1): القطاعات الاقتصادية الأربعة ومؤشراتها الفرعية المختارة

القطاعات	المؤشرات الفرعية			
قطاع الادارة العامة	الفساد	البيروقراطية	نوعية النظام القضائي	اقتصاد الظل
قطاع التعليم	نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي		مدى الإنجاز المتحقق في مجال التعليم	
قطاع الصحة	معدل وفيات الأطفال		العمر المتوقع عند الميلاد	
قطاع البنى التحتية	نوعية البني التحتية الخاصة بقطاع الاتصالات والنقل.			

المصدر: عمل الباحث استنادا الى: هبة محمود الباز، قياس كفاءة الانفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2014، ص8.

المجموعة الثانية: وتتضمن المؤشرات التي تعنى بمتغيرات ثلاثة، هي عدالة التوزيع، والاستقرار، والأداء الاقتصادي، اذ يستدل على الأداء في مجال عدالة توزيع الدخل إلى حجم التحويلات Transfers، بينما يستدل على الأداء في مجالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأداء الاقتصادي ككل إلى الإنفاق العام الإجمالي. ويبين الجدول (2) المؤشرات الرئيسة والمؤشرات الفرعية التي تعبر عنها.

الجدول (2): المتغيرات الاقتصادية ومؤشراتها الفرعية.

المتغيرات الاقتصادية	المؤشرات الفرعية		
عدالة توزيع الدخل	نصيب ال 40 % الأفقر من السكان من الدخل		
الاستقرار الاقتصادي	استقرار معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي		التضخم
الأداء الاقتصادي	نصيب الفرد من الناتج	ومعدل نمو الناتج	ومعدل البطالة

المصدر: عمل الباحث استنادا الى: هبة محمود الباز، قياس كفاءة الانفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2014، ص8.

ولقد اعتبرت الدراسة المذكورة ان قياس كفاءة الانفاق العام يتم من خلال قياس الأداء للقطاع الحكومي، أي ان:

Public Sector Efficiency ⇒ Public Sector Performance

PSE ⇒ PSP

ويتم قياس أداء القطاع الحكومي ككل، من خلال حساب متوسط لمؤشرات أداء القطاعات والمتغيرات المختارة و كما يأتي:

$$PSP_i = \frac{\sum_{j=1}^{n} PSP_{ij}}{n}$$

حيث ان:

PSP_i = متوسط الأداء للقطاعات والمتغيرات الاقتصادية المختارة.

PSP_{ij}= أداء القطاع او المتغير الواحد

(i)= تمثل البلدان محل الدراسة.

(j)= تمثل القطاعات والمتغيرات الاقتصادية.

ويمكن قياس كفاءة الأداء على مستوى كل قطاع أو متغير (PSEij) عن طريق نسبة مؤشر الأداء الخاص بالقطاع أو المتغير (PSPij) إلى حجم الإنفاق العام عليه (PEXij) وكما يأتي:

$$PSE_{ij} = \frac{PSP_{ij}}{PEX_{ij}}$$

حيث ان:

PSP_{ij} = مؤشر الأداء للقطاع الواحد او المتغير الواحد.

PEX_{ij} = حجم الانفاق العام على القطاع الواحد او المتغير الواحد.

واذا كان قياس أداء القطاع الحكومي PSPi يتم من خلال الصيغة الآتية:

$$PSP_i = \frac{\sum_{j=1}^{n} PSP_{ij}}{n}$$

فان كفاءة الأداء في القطاع الحكومي ككل يمكن قياسها كما يأتي:

$$PSE_j = \frac{\sum_{j=1}^{n} PSE_{ij}}{n}$$

PSE_j = كفاءة أداء القطاع الحكومي

PSE_{ij} = متوسط مؤشرات كفاءة أداء جميع القطاعات والمتغيرات المختارة.

يتبين من الوهلة الأولى ان الدراسة ببعديها الفلسفي والرياضي كانت متسقة التصميم ورصينة البناء، الا انها، تضمنت الكثير من الثغرات، يمكن القاء الضوء عليها بالنقاط الآتية:

1- أن قيمة مؤشر كفاءة الأداء سواء تلك التي تعبر عن قطاع اقتصادي أو متغير معين، أو تلك التي تختص بأداء القطاع الحكومي ككل لا تحمل معنى فى حد ذاتها، إلا إذا استخدمت للمقارنة بين الدول المختلفة في وقت معين أو لمقارنة كفاءة الأداء عبر سلسلة من الزمن.

2- لاتنسجم القطاعات المختارة ولا المتغيرات الاقتصادية مع منهجية القياس في كل البلدان، اما بسبب قلة البيانات او اختلاف الأهمية المناسبة لتلك المؤشرات.

3- لايمكن ان تعكس القطاعات المعتمدة في الدراسة كفاءة الأداء للإنفاق العام ككل، لأنها لاتمثل الا جزءا محدودا من طيف واسع من القطاعات في الاقتصاد. فهناك قطاعات لاتقل أهمية عن القطاعات المذكورة تستحوذ على نسبة كبيرة من الانفاق العام، ولاسيما في بلدان في طور التحول الى اقتصاد السوق مثلا، لم تشملها الدراسة.

4- المنهجية المضللة في القياس، اذ ان الدراسة اعتمدت مؤشرات البنية التحتية الخاصة بقطاع الاتصالات والنقل فقط، بينما تتعدى البنى التحتية في الاقتصاد الى قطاعات أخرى، كما ان قياس مدى كفاءة الإنفاق استند الى مؤشر حجم الإنفاق العام الإجمالي، بينما كان من الأدق أن يعتمد الإنفاق الاستثماري للتعبير عن مدخلات ذلك القطاع لتفادي أية نتائج مضللة تنجم عن تخفيض حجم الإنفاق العام بالتزامن مع زيادة الشق المتعلق بحجم الإنفاق الاستثماري، وينتج عن ذلك تحسن في قطاع البنية التحتية، وهو الأمر الذى قد يدفع لاستنتاجات مخالفة للحقيقة، وهو وجود أثر موجب لتخفيض حجم الإنفاق العام على كفاءة أداء قطاع البنية التحتية.

5- ان المتغيرات الاقتصادية المختارة قد لاتعكس الصورة الحقيقية عن الأداء الاقتصادي، كالمؤشرات المتعلقة بمعدل نمو الناتج المحلي أو معدل نمو متوسط نصيب الفرد منه، فقد يكون متوسط نصيب الفرد من الناتج مرتفعاً، ولكنه يخفي تركيزا كبيرا في توزيع الدخل لصالح فئة اجتماعية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع السكان، اذ ان مقدار ما يصل إلى الفرد في الفئات الاجتماعية المختلفة من الناتج يتوقف على نمط توزيع الدخل والثروة وما تتبعه الدولة من سياسات لإعادة التوزيع.

6- كما ان المؤشرات المعتمدة للتعبير عن القطاعات المختارة او المتغيرات، هي الأخرى تعاني نقصا كبيرا في ايضاح الصورة المتكاملة للقطاع او المتغير. فضلا عن عدم قدرتها على القياس او التعبير عنها بمعايير كمية يمكن قياسها. اذ يكون من الضروري عند اختيار مؤشرات قياس أداء وكفاءة قطاع التعليم مثلا مراعاة درجة تقدم الدولة محل الدراسة. ففي حين يعد مؤشر الإنجاز المتحقق في التعليم، مؤشراً مناسباً لقياس مخرجات قطاع التعليم بالنسبة للدول المتقدمة، الا أن ذلك المؤشر يصعب الاعتماد عليه في محاولة قياس مخرجات قطاع التعليم في الدول النامية، نظراً لصعوبة توافر بياناته وافتقارها إلى الدقة في التعبير عن أداء الطلاب في كثير من الأحيان.

7- على الرغم من أهمية تعدد المؤشرات المستخدمة لقياس أداء كل قطاع، إلا أن زيادة عدد المؤشرات قد يعوق حساب المؤشر نظراً لصعوبة توافر مثل هذا الكم من البيانات وعلى هذا النحو من التفصيل، ولاسيما بالنسبة للدول النامية التي تعانى ضعفا في قواعد البيانات.

8- ان أثر الانفاق العام لايظهر تأثيره الا بعد مدة زمنية قد تطول او تقصر بحسب أداء الاقتصاد المعني، وهو ما يعرف بتباطؤ أو تراخي Lagging ظهور أثر الانفاق على المخرجات، لذلك لجأت بعض الدراسات الى حساب متوسطات لكل من المدخلات والمخرجات على فترات زمنية طويلة تسبق السنة محل الدراسة كوسيلة لعلاج هذه المشكلة.

9- وعلى الجانب الرياضي، نجد ان ان تجميع المتوسطات لمؤشرات الأداء للقطاعات والمتغيرات المختارة بهذا الشكل بدون توحيد وحدات القياس يطرح العديد من التساؤلات حول حيادية وموضوعية القياس. صحيح ان تعريف الكفاءة هي النسبة بين المخرجات والمدخلات لكن النسبة هنا، بين وحدتي قياس مختلفتين، اذ ان المدخلات هي ماينفق على القطاع العام وهي وحدات نقدية بينما تعبر المخرجات عن نسبة مؤشر الأداء الخاص بالقطاع او المتغير، اذ لايمكن التعبير عن المخرجات، في أكثر الأحيان، بشكل نقدي او حتى بوحدات متجانسة، وعندئذ فإننا لانقيس هنا سوى نسبة أخرى لاتعبر بشكل او بآخر عن كفاءة القطاع، ومن ثم فان تجميع هذه النسب لايعبر حتما عن كفاءة القطاع العام. كما ان اعتبار قيمة مؤشر الأداء للقطاعات والمتغيرات المعتمدة في النموذج يكافئ قيمة كفاءة الانفاق العام للقطاع العام يلغي الأثر غير المباشر على النفقات العامة على القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال ارتباطاتها الأمامية والخلفية لهذه القطاعات مع القطاعات الاخرى.

واستنادا الى ماتقدم، مع الاخذ بنظر العناية كل نقاط القوة والضعف في الدراسات السابقة، سنحاول قياس كفاءة الانفاق العام في العراق من خلال منهجية تأخذ بالحسبان خصوصية الاقتصاد العراقي والمرحلة الانتقالية التي يمر بها فضلا عن التحديات الداخلية والخارجية التي تمر به، وسيتم التركيز على الآثار المباشرة وغير المباشرة التي يتركها الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية باعتبارها الهدف النهائي للنفقات العامة.

المحور الثالث/ أثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمدة 2006-2013.

هناك منهجيات مختلفة لقياس الأثر الذي يتركه الانفاق العام على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، منها ما تعتمد المفاهيم الاقتصادية، وأخرى تعتمد المفاهيم المالية والمحاسبية، وهذه المنهجيات تعتمد ادوات التحليل المختلفة، ولكن العيب فيها هنا قلة البيانات او عدم اتساقها او قدرتها على التحليل، لذلك سنحاول قياس كفاءة الانفاق العام من خلال تحليل الأثر المباشر وغير المباشر الذي تسببه النفقات العامة على المؤشرات الآتية:

1- أثر الانفاق على النمو.
2- أثر الانفاق على الاستهلاك.
3- أثر الانفاق على الادخار والاستثمار.
4- أثر الانفاق على التشغيل.
5- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام.

أولا: أثر الانفاق العام على النمو.

يمر أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم يظهر أثره على النمو، ومن ثم فان سلوك تلك المتغيرات نتيجة زيادة الانفاق العام يعد مهما في التأثير على الناتج المحلي، مع الأخذ بالحسبان ان العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي هي ليست علاقة وحيدة الاتجاه (من الانفاق العام الى النمو الاقتصادي)، وانما هي علاقة تبادلية، حيث يحل فيها المتغير التابع محل المتغير المستقل، ولكن السؤال المهم هو: ما هي المتغيرات الاقتصادية التي من خلالها يمر أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي، وهل يعكس النمو الاقتصادي الوضعية الاقتصادية السائدة؟ باعتبار ان نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادية يتجلى من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الفعلي. ويبين الجدول (3) حجم النفقات العامة ومعدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للسنوات 2006-2013.

الجدول (3): حجم النفقات العامة ومؤشرات مختلفة للاقتصاد العراقي للسنوات 2006-2013.

	النفقات العامة (مليار دولار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	نسبة النفقات الى الناتج %	معدل النمو %	معدل نمو الناتج المحلي %	نصيب الفرد من الناتج (دولار)	متوسط الدول العربية (دولار)
2006	33.487	63.341	0.52	10.2	2.5	1792	4188
2007	39.031	88.038	0.44	1.03	5.9	2442	4755
2008	59.403	130.204	0.45	7.33	9.5	3568	5858
2009	52.567	118.579	0.44	6.27	3.6	2977	5308
2010	70.134	138.516	0.50	7.45	3.3	3606	6050
2011	78.757	185.749	0.42	10.3	4.9	4727	7230
2012	105.139	216.044	0.48	9.32	5.7	5386	7998
2013	106.873	229.327	0.46	3.22	2.6	5569	8109

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، للسنوات 2006-2013.

ويتضح من الشكل (3) واستنادا الى البيانات الواردة في الجدول (3) ان العلاقة بين النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج تؤشر ارتباطا واضحا، وهي نتيجة منطقية، لما تمثله الاجور والرواتب في الموازنة العامة للدولة من أهمية نسبية في هيكل الانفاق العام. على الرغم من الزيادة الكبيرة الحاصلة في النفقات العامة طيلة السنوات 2006-2013 الا ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مازال دون المستوى الذي حققته الدول العربية الأخرى كمتوسط.

الشكل(3): العلاقة بين النفقات العامة ومعدل النمو ونصيب الفرد من الناتج للمدة (2003-2016)

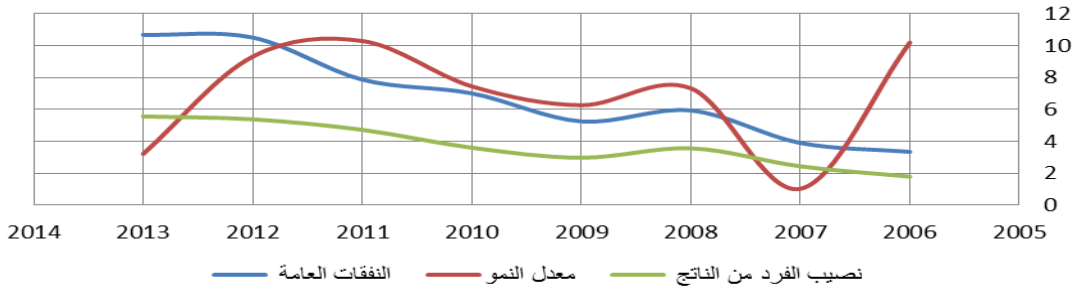

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (3).

كما يتضح من الشكل (4) ان العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي تتسق مع ما توصل اليه الكثير من الباحثين من "ان الأثر الايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود ولايمكن ان يستمر مع الزيادة في الانفاق العام، اذ يؤثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي اذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي بما لايتجاوز 15%، اما اذا تجاوز هذه النسبة فان ذلك الأثر يتحول الى أثر سلبي".[13] انظر الشكل (4):

الشكل (4): العلاقة بين الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي والنمو.

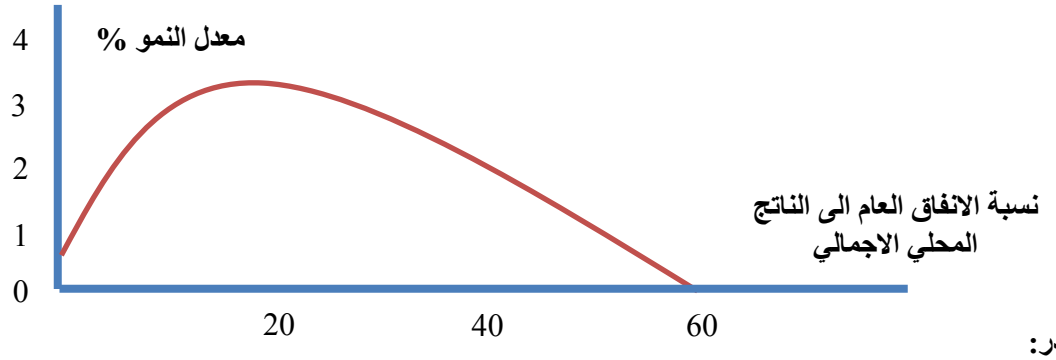

المصدر:

- Daniel Mitchel: The Impact of Government Spending on Economic Growth, the Heritage Foundation ,2003,p4, (www.heritage.org) reviewed on 20/2/2010.

على اننا نرى ان من أهم الأسباب المؤدية الى وجود علاقة سلبية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في العراق، فضلا عما تقدم ، عدم كفاءة الانفاق العام للأسباب الآتية:

أولا: عدم وجود منهجية واضحة في اختيار المشروعات المولدة للدخل وخلق فرص عمل مجزية بسبب سوء التخطيط.

ثانيا: تلكؤ الكثير من المشاريع على الرغم من كلفة تنفيذها العالية، بسبب الهدر في الموارد فضلا عن الفساد المستشري في جسد الحكومة العراقية.

على ان من الجدير بالذكر أيضا ان عدم الكفاءة الشامل والمتوالي أدى الى مشكلة في التمويل، ولاسيما بعد شح الايرادات النفطية التي تمثل الجزء الأساسي لتمويل النفقات العامة في العراق، اذ ان زيادة الانفاق العام في هذه الحالة تتطلب وجود مصادر بديلة للتمويل، كما ان معظم الخيارات المطروحة لتمويل تلك الزيادة لها آثار سلبية على الاقتصاد، فاللجوء الى تخفيض الرواتب يؤدي الى الحد من الانفاق وبالتالي وقوع الاقتصاد في حالة ركود، كما ان اللجوء الى الاقتراض الخارجي له آثار مدمرة عفي الاقتصاد اذا لم تتم ادارة الديون بكفاءة ونزاهة، في حين "يؤدي الاقتراض الداخلي الى ارتفاع معدلات الفائدة، التي تؤدي الى انخفاض الاستثمار وازاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، اما اللجوء الى الاصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم".[14]

كما توصلت بعض الدراسات[15]، الى أن البلدان التي تعتمد بشكل أكبر على المساعدات الخارجية في تمويل إنفاقها العام، نتيجة للعجز الحاصل في الموازنة العامة، كما هي الحال في العراق، غالباً ما ينخفض بها مستوى كفاءة ذلك الإنفاق، مقارنة بتلك التي تعتمد بدرجة أكبر على زيادة الأعباء الضريبية على مواطنيها. ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الدافع لحسن استغلال تلك الموارد في حالة المساعدات الخارجية، فالمواطنون الذين يتحملون نسب أعلى من الضرائب يطالبون حكوماتهم بتقديم خدمات أفضل، مما يدفع الحكومة للبحث عن أفضل السبل لزيادة كفاءة الإنفاق العام[16].

ويؤكد التحليل الاحصائي في الجدول (4) صحة النتائج التي تمت الاشارة اليها، فاذا ما افترضنا ان العلاقة بين النمو والنفقات العامة هي علاقة خطية تأخذ الشكل الاتي:

$$Growth\ (g) = f\ (Expenditure)\ (Ex)$$

$$g = \alpha + \beta\ Ex$$

فان نتائج التحليل تبين ان قيمة الارتباط (r) بين النفقات العامة والنمو لم تتجاوز أكثر من 7.3%، كما ان النفقات العامة من خلال معامل التحديد (R^2) لم تفسر سوى 4% من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي. وان 94% من التغير الحاصل في النمو كان بسبب متغيرات أخرى غير النفقات العامة بل ان من المفارقات أيضا ان العلاقة بين النفقات العامة والنمو كانت علاقة سلبية بانحدار (β) قدره 0.005، كما ان بداية الانطلاق الاقتصادي في النمو (α) لم تتجاوز 5.113%. كما يتبين من معادلة الانحدار الآتية التي تعبر عن العلاقة بين النفقات العامة والنمو:

$$g = 5.113 - 0.005Ex$$

وقد أكدت نتائج الاختبارات للنموذج هذه النتائج، اذ بين اختبار F عدم معنوية العلاقة بين النمو والانفاق العام في العراق، وكذلك اختبار t. فضلا عن مجموع مربعات الخطأ (Σy^2) الذي مثلت فيها مجموع البواقي (Σe^2) أكثر من 99%.

الجدول (4): التحليل الاحصائي لأثر النفقات العامة على النمو.

r	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.073	.063[a]	.004	.162-	2.50892

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	.152	1	.152	.024	.882[b]
Residual	37.768	6	6.295		
Total	37.920	7			

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	5.113	2.500		2.045	.087
VAR00002	.005-	.034	.063-	.155-	.882

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي لبيانات النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجدول (3)

ثانيا: أثر الانفاق العام على الاستهلاك.

يعد الاستهلاك من أهم مكونات الطلب الكلي، اذ ان النسبة الأكبر من دخول الأفراد توجه الى الاستهلاك، ومن ثم فان الاستهلاك العام يسهم في رفع الانتاجية، تبعا لقرارات الافراد فيما يخص الادخار ومدى امكانية الاحلال بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص. وتعد ثقة المستهلكين عاملا مهما في تطور النشاط الاقتصادي، اذ ان المنتجين يبنون توقعاتهم حول الطلب الكلي والتي من خلالها يقدرون حجم الناتج على أساس مؤشر ثقة المستهلكين الذي يبين الى حد كبير مدى فعالية سياسة الانفاق العام. ويبين الجدول (5) نصيب الفرد من الاستهلاك في الاقتصاد العراقي، استنادا الى حجم النفقات العامة للمدة 2007-2013.

الجدول (5): النفقات العامة وأنواع الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة 2007-2013 (دولار/يوم)

	النفقات العامة مليار دولار	الاستهلاك الاجمالي للفرد	الاستهلاك العائلي للفرد (1)	الاستهلاك الحكومي للفرد(2)	النسبة 1:2
2007	39.031	6.16	3.2	2.96	0.92
2008	59.403	6.38	3.44	2.94	0.85
2009	52.567	6.61	3.73	2.88	0.77
2010	70.134	6.50	4.27	2.23	0.52
2011	78.757	8.55	5.82	2.73	0.46
2012	105.139	9.97	6.31	3.66	0.58
2013	106.873	10.00	6.15	3.95	0.64

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي صندوق النقد العربي منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، للسنوات 2006-2013.

كما يتضح من الجدول (5) ان الاستهلاك الاجمالي للفرد يزداد بوتيرة أقل من الزيادة الحاصلة في النفقات العامة وكما يتبين من الشكل (5). وذلك مؤشر إيجابي اذا كان المتبقي من الدخل يتحول الى ادخار، اما اذا تحول الى اكتناز او تم تهريبه الى خارج العراق، كما يحدث الآن في العراق، فانه يمثل كلفة عالية على الاقتصاد العراقي.

الشكل (5): العلاقة بين النفقات العامة والاستهلاك الاجمالي للفرد

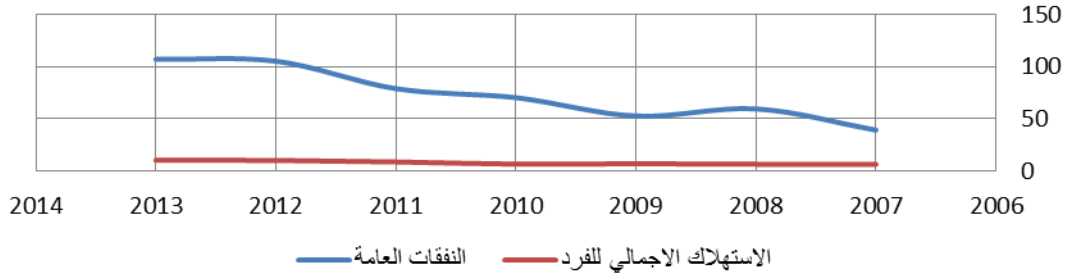

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (5).

الا ان الملفت للنظر أيضا ان الاستهلاك العائلي للفرد يستحوذ على النسبة الأكبر من الاستهلاك الاجمالي مقابل حصة الاستهلاك الحكومي للفرد، كما يبين الشكل (6)، مما يؤشر قضية مهمة تعبر عن التراجع الكبير في قدرة الدولة على توجيه الموارد الوجهة الصحيحة لزيادة التراكم الرأسمالي وزيادة كفاءة الانفاق العام، مقابل العجز الكبير للقطاع المصرفي والمالي في القطاع الخاص في تعبئة المدخرات لتمويل التنمية.

الشكل (٦): العلاقة بين الاستهلاك الاجمالي والعائلي والحكومي للأفراد

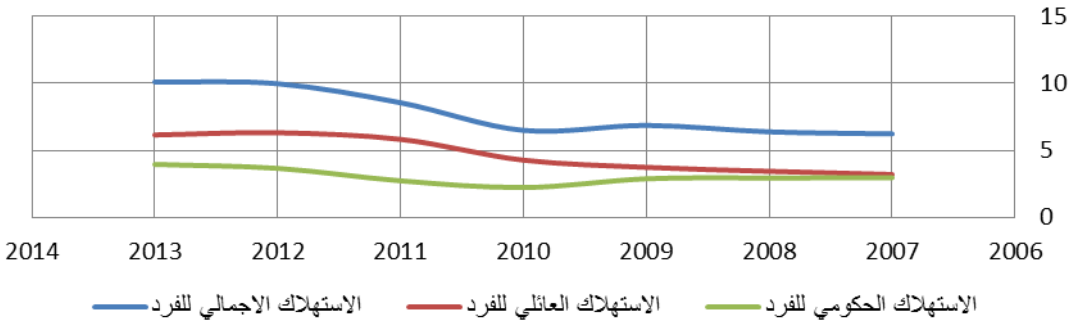

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (5).

واذا ما افترضنا ان العلاقة بين الاستهلاك والنفقات العامة هي علاقة خطية تأخذ الشكل التالي :

$$\text{Consumption (C)} = f\ \text{(Expenditure) (Ex)}$$

$$C = \alpha + \beta\ Ex$$

فان التحليل الاحصائي في الجدول (6) يبين قوة الارتباط (r) بين النفقات العامة والاستهلاك الذي كان أكثر من 93%، كما تبين النتائج ومن خلال معامل التحديد (R^2) ، ان أكثر من 87% من التغير الحاصل في الاستهلاك سببه التغير الحاصل في النفقات العامة، كما تبين نتائج التحليل ايجابية العلاقة بين الانفاق العام والاستهلاك بانحدار (β) قدره 0.062، كما يتبين ان الاستهلاك التلقائي (α) لايمكن ان يكون أقل من 3246 دولار للفرد، وهي نتائج منطقية، وفق منطق النظرية الاقتصادية، والحد الأدنى من مستوى المعيشة للفرد في العراق. وهي نتائج يدعمها اختبار F واختبار t.

الجدول (6): التحليل الاحصائي لأثر النفقات العامة على الاستهلاك.

r	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.935	.935[a]	.873	.848	.66845

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	15.408	1	15.408	34.484	.002[b]
	Residual	2.234	5	.447		
	Total	17.642	6			

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.246	.815		3.982	.011
	VAR00002	.062	.011	.935	5.872	.002

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي لبيانات النفقات العامة والاستهلاك في الجدول (5)

ثالثا: أثر الانفاق على الادخار والاستثمار

يعد الاستثمار ضرورة حيوية لأي اقتصاد، بوصفه ضمانا لاستمرار النشاط الاقتصادي، وبوتيرة متصاعدة، ولهذا وجبت المحافظة على مستوى معين من الادخار الاجمالي يضمن استقرار معدلات الاستثمار في الاقتصاد المحلي، وعادة فان أي انخفاض في الاستهلاك يقابله زيادة في الادخار ومن ثم ارتفاع الاستثمار، ويعد انخفاض معدلات الاستثمار في الاقتصاد المحلي أحد مسببات الانكماش الاقتصادي، لان ذلك يعني تقلص الطاقة الانتاجية وقدرة الاقتصاد على مواصلة عملية النمو الاقتصادي. ويبين الجدول (5) نسبة الادخار والاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي. .

الجدول (7): نسبة الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو الاستثمار (نسبة مئوية).

	النفقات العامة	الاستثمار (%) من الناتج	الادخار (%) من الناتج	معدل نمو الاستثمار
2007	39.031	11.2	22.4	18.9
2008	59.403	20.6	35.5	49.6
2009	52.567	26.1	20.4	14.8
2010	70.134	18.6	26.0	33.3
2011	78.757	9.9	53.7	15.1
2012	105.139	25.1	58.5	20.3
2013	106.873	21.7	33.8	26.4

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي صندوق النقد العربي منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، للسنوات 2006-2013.

ويبين الجدول (7) العلاقة بين النفقات العامة ونسبة الاستثمار من الناتج ونسبة الادخار من الناتج وكذلك معدل نمو الاستثمار، وما يهمنا هنا هو التغير الحاصل في معدل نمو الاستثمار كحصيلة نهائية مع التغير الحاصل في النفقات العامة، اذ يلاحظ تدني معدل نمو الاستثمار عبر سنوات الدراسة مقارنة مع الزيادة الحاصلة في النفقات العامة، انظر الشكل (7).

الشكل (7): العلاقة بين النفقات العامة ومعدل نمو الاستثمار

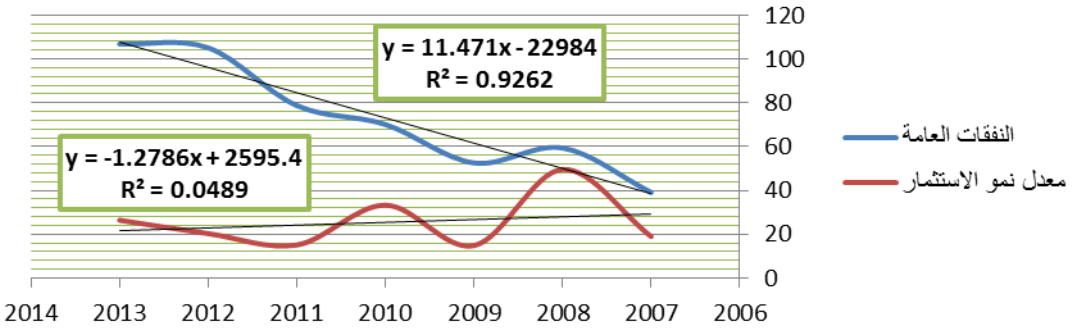

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (7).

كما يبين الشكل (8) عدم وجود علاقة ذات ملامح محددة بين الادخار والاستثمار، لاسيما اذا ما أخذنا بنظر العناية ان الادخار يتحول الى الاستثمار بشكل تلقائي في اقتصاد يعمل بطريقة صحيحة. مما يؤشر ضعف السياسات المتبعة لتعبئة الادخارات سواء كانت في القطاع لخاص او في القطاع لعام نتيجة عدم قدرة النفقات العامة في خلق الفرص الاستثمارية بسبب عدم الكفاءة وسوء التخطيط في اعداد الموازنة وعدم تخصيص الأموال نحو استخداماتها الصحيحة، او بسبب قلة الفرص الاستثمارية أصلا نتيجة الوضع الأمني والسياسي غير المستقر، او بسبب هروب رؤوس الأموال الى الخارج، او الأسباب مجتمعة.

الشكل (8):العلاقة بين نسبة الادخار والاستثمار من الناتج ومعدل نمو الاستثمار

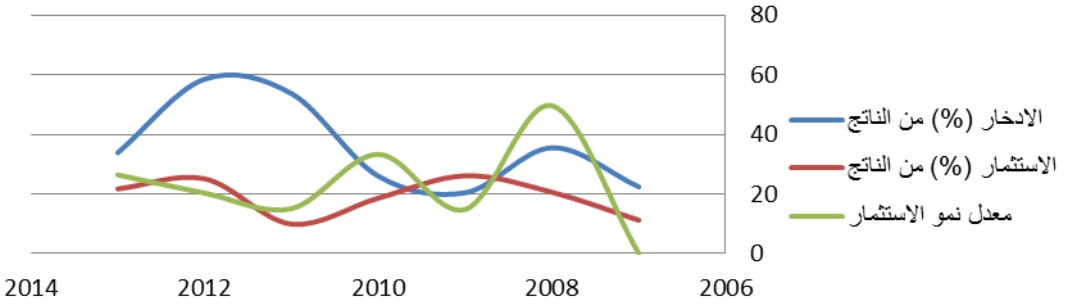

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (5).

واذا ما افترضنا ان العلاقة بين الاستثمار والنفقات العامة هي علاقة خطية تأخذ الشكل الاتي:

$$\text{Investment (I)} = f\ \text{(Expenditure) (E}x\text{)}$$

$$I = \alpha + \beta\ Ex$$

يتبين من التحليل الاحصائي المبين في الجدول (8) صحة ما ذهبت اليه النتائج المذكورة انفا، اذ ان علاقة الارتباط (r) بين النفقات العامة والاستثمار لم تتجاوز 6.9%، مما يؤشر ان معظم النفقات تذهب الى الاستهلاك او منافذ أخرى على حساب الادخار المحلي. كما ان معامل التحديد R^2 لم يفسر سوى 11.6% من التغير الحاصل في الاستثمار، والذي كان نتيجة مباشرة للتغير الحاصل في النفقات العامة، مع الذكر ان نتائج التحليل تبين ايجابية العلاقة بين الانفاق العام والاستثمار بانحدار (β) قدره 0.084، الذي يؤشر ان حجم الاستثمار من الانفاق العام لايتجاوز أكثر من 8.4%، كما بينت نتائج التحليل ان الانفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي من المفروض أن يبدأ من 12.882 مليار دولار على أقل تقدير.

الجدول (8): التحليل الاحصائي لأثر النفقات العامة على الاستثمار.

r	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
0.069	.341[a]	.116	.060-	6.52945

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	28.106	1	28.106	.659	.454[b]
	Residual	213.168	5	42.634		
	Total	241.274	6			

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	12.882	7.963		1.618	.167
	VAR00002	.084	.104	.341	.812	.454

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي لبيانات النفقات العامة والاستثمار في الجدول (7)

رابعا: أثر الانفاق على التشغيل.

البطالة في العراق ليست حديثة العهد بل هي تراكم مستمر على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن سخرت فيها كل الموارد من اجل المجهود الحربي وادارة الأزمات على حساب الاصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية. ولأن البطالة كانت من ابرز المشكلات الاجتماعية في العراق بعد العام 2003، أصبح القضاء عليها او التخفيف منها هاجس السياسات الاقتصادية المختلفة. والجدول (9) يبين تطور معدل البطالة خلال السنوات 2006-2013.

الجدول (9): تطور معدل البطالة خلال السنوات 2006-2013.

	النفقات العامة (مليار دولار)	نسبة التغير %	معدلات البطالة %	نسبة التغير
2006	38.806	---	17.5	---
2007	51.727	0.33	11.7	0.33-
2008	59.403	0.14	15.7	0.25
2009	52.567	0.11-	15.2	0.03-
2010	70.134	0.33	15.0	0.01-
2011	69.639	0.007-	11.1	0.35-
2012	90.374	0.29	11.0	0.01-
2013	106.873	0.18	16.0	0.25

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح التشغيل والبطالة للفصل الثاني، 2008، ص6.

الواضح من بيانات الجدول (9) ان معدلات البطالة انخفضت بشكل نسبي، خلال المدة 2006-2012، ثم عاودت الارتفاع في العام 2013، ولكن هذا التغير لايتناسب مع التغير الحاصل في النفقات العامة، لاسيما ذا أخذنا بنظر الاعتبار الأثر المباشر وغير المباشر للنفقات العامة على مستوى التشغيل في القطاع العام والقطاع الخاص في العراق. كما يتضح من الشكل (9) الذي يبين العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة للفترة 2006-2013.

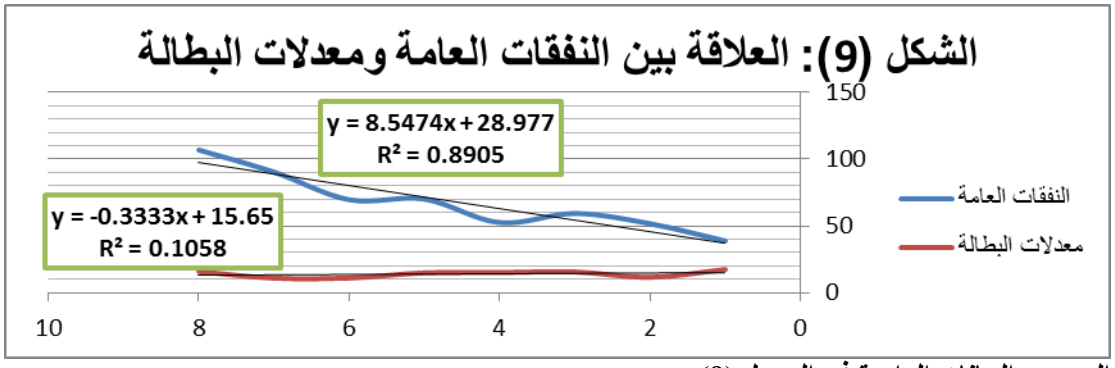

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (9).

ويبين التحليل الاحصائي في الجدول (10) عدم وجود علاقة سببية قوية بين التغير الحاصل في النفقات العامة والتغير الحاصل في معدلات البطالة اذ لم تتجاوز قيمة الارتباط (r) أكثر من 36.9%. كما ان النفقات العامة لم تفسر سوى 52% من التغير الحاصل في معدلات البطالة. كما ان النتائج لاتبين ضعف علاقة الارتباط بين النفقات العامة والبطالة فقط وانما أثر النفقات العامة على الانخفاض في معدلات البطالة لايتجاوز 0.026. ولقد أثبتت النتائج، من خلال اختبار الفرضيات صحة التحليل المذكور انفا.

الجدول (10): التحليل الاحصائي لأثر النفقات العامة على البطالة.

r	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
0.369-	.229[a]	.052	.106-	2.63914

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.310	1	2.310	.332	.586[b]
	Residual	41.790	6	6.965		
	Total	44.100	7			

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	15.896	3.172		5.011	.002
	VAR00002	-.026-	.045	.229-	.576-	.586

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي لبيانات النفقات العامة والبطالة في الجدول (9)

ان التحليل السابق ربما يؤشر ان هناك علاقة ارتباط بين النفقات العامة وانخفاض معدلات البطالة، لكننا نرى ان انخفاض معدلات البطالة في هذه المدة يعود الى مجموعة من العوامل قد يكون أهمها هو استيعاب العديد من القوى العاملة في مؤسسات القطاع العام وهو نهج خاطئ اعتمدته الدولة للتخلص من البطالة الحقيقية، وتحويلها الى نوع آخر من البطالة المقنعة، وليس خلق فرص عمل مجزية، وهو بذلك لايعدو عن كونه اجراءً سياسيا، ولاسيما اذا ماعلمنا ان القطاع العام يعاني من مشكلة البطالة المقنعة أصلا بسبب الترهل الحاصل فيه. اما السبب الثاني فهو اعادة بناء المؤسسات الامنية الذي اسهم في تقليص جزء كبير من المعروض من القوى العاملة، فضلا عن الاستقرار الامني النسبي الذي شهدته البلاد والذي ساهم في تحريك عجلة القطاع الخاص، مما ساعد على استيعاب جزء ولو محدود من قوة العمل.

ومن الجدير بالذكر ان خطر البطالة، ولاسيما في العراق الذي تتعدد فيه التحديات وتتنوع، بدءا من التحديات الاجتماعية والفقر الى التحديات الأمنية، لايكمن في مدى ارتفاع او انخفاض معدلاتها فحسب بل ان أخطر ما في ذلك هي الآثار الناجمة عنها ولا سيما الاجتماعية منها على وجه الخصوص وفي مقدمتها شيوع الامية والتخلف العلمي والانجراف في شباك الجريمة والارهاب.

خامسا: الأثار الاقتصادية غير المباشر للنفقات العامة.

يمكن بيان الأثر غير المباشر للنفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة من خلال تحليل العلاقة بين النفقات العامة والمتغيرات ذات العلاقة، كما مر ذكره، وكذلك علاقة الارتباط بين المتغيرات المختلفة المعنية بالتغير الحاصل في النفقات العامة. ويبين الجدول (11) ان علاقة الارتباط بين النفقات العامة والنمو وكذلك الاستثمار هي علاقة ضعيفة، مما يؤشر ضعف الأثر المباشر للنفقات العامة على النمو والاستثمار، كما يظهر الجدول ان العلاقة بين النفقات العامة والاستهلاك عالية جدا مما يؤكد صحة الاتهامات التي تقول ان معظم ايرادات الموازنة تذهب للاستهلاك.

الجدول (11): مصفوفة الارتباطات (r) بين النفقات العامة وبعض المؤشرات الدالة على كفاءة الانفاق العام.

	النفقات العامة	النمو	الاستهلاك	الاستثمار	التشغيل
النفقات العامة	1	0.073	0.933	0.069	0.309-
النمو	0.073	1	0.055	0.059-	0.019
الاستهلاك	0.933	0.055	1	0.211-	0.369-
الاستثمار	0.069	0.059-	0.211-	1	0.351
التشغيل	0.369-	0.019	0.369-	0.351	1

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي للبيانات في الجداول (10،6،8،4).

ويمكن تقصي الأثر غير المباشر للنفقات العامة على النمو الاقتصادي عبر طريقين:

الأول: من خلال الاستهلاك العام، اذ ان أثر الاستهلاك على النمو يتوقف على نظرة الأفراد اليه، فاذا كان ينظر على انه استهلاك عام بديل للاستهلاك الخاص فان ذلك يدفع الأفراد الى توجيه ما كان مخصصا من دخولهم كاستهلاك الى ادخار ومنه الى استثمار ومن ثم ازدياد التراكم الرأسمالي الذي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، اما اذا كان ينظر اليه على انه استهلاك عام وفقط فانه بذلك يعد تبذيرا للموارد ولا أثر له على النمو الاقتصادي، ونحن نعتقد ان الاستهلاك العام في العراق ينظر اليه على انه استهلاك عام فقط، وليس له أثر يذكر على النمو، ويتبين ذلك من خلال علاقة الارتباط بين الاستهلاك والنمو التي لم تتجاوز 0.055، وهي الحالة التي أشار اليها بارو في نموذجه والتي أكد فيها على ان النمو الاقتصادي يظل متعلقا بحجم الضريبة التي من خلالها يتحدد حجم الدخل المتاح للفرد. أما اذا كان الأثر غير المباشر للنفقات العامة على الاستثمار يمر من خلال الاستهلاك فان الجدول (11) يظهر علاقة ارتباط ضعيفة بين الاستهلاك ومعدل الاستثمار وهي علاقة سلبية بمقدار(0.211) تعني ان الزيادة في الاستثمار تعتمد على ما ينقص من الاستهلاك لصالح الادخار.

الثاني: من خلال الاستثمار، حيث يشكل الإنفاق الاستثماري أحد مكونات الطلب الكلي ويرتبط معه بعلاقة طردية. كما أنه يعد أكثر مكونات الطلب الكلي تقلباً، وينتقل تأثيره من بعد الطلب الكلي إلى الدخل التوازني ويكّون الاستثمار نسبة من الطلب الكلي عادة ما تلي الاستهلاك من حيث الأهمية النسبية. ويختلف الإنفاق الاستثماري عن غيره من أوجه الإنفاق في أنه يساهم في خلق طاقة إنتاجية جديدة للاقتصاد عبر تكوينه لرأس المال وتراكمه عبر الزمن، الا اننا نرى ان علاقة الارتباط بين الاستثمار والنمو لم تتعد 0.059، مما يؤشر ان النمو المتحقق لم يكن نموا حقيقيا جاء من خلال خلق طاقة انتاجية جديدة في الاقتصاد، وانما كان نموا وهميا تحقق بفعل الزيادة المتحققة في اسعار النفط الخام وكمياته التي انعكست على النفقات العامة وبالتالي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

كما ان من المفروض ان يمر الأثر غير المباشر للنفقات العامة على التشغيل عبر الاستثمار، غير اننا نجد ان الجدول (11) يظهر علاقة ارتباط ضعيفة لاتتجاوز 0.351 مما يعني ان معظم الزيادة في معدلات التشغيل ناتجة عن اجراءات ادارية وليست سياسات اقتصادية يزداد كما يظهر الجدول علاقة ضعيفة مع معدلات البطالة. من جانب آخر نجد ان الارتباط الضعيف بين النفقات العامة والمتغيرات المشار اليها انعكس بشكل سلبي على العلاقة بين المتغيرات نفسها، مما يؤشر حقيقة مهمة في الاقتصاد العراقي وهي ضعف الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسة التي تجعل من الاقتصاد يعمل بشكل ديناميكي ومترابط.

المحور الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات.

أولا: الاستنتاجات.

1-تعكس العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي النهج الخاطئ في السياسة الاستثمارية المتبعة، وكذلك في اعداد الموازنة وتخصيص الموارد.

2-يفتقد القطاع العام في العراق عنصر الابداع والابتكار، سواء كان ذلك في الطرائق الانتاجية او نوعية المنتجات بسبب غياب المنافسة. اذ ان الدولة ورغم توفيرها لخدمات الصحة والتعليم وكثير من الخدمات العامة، الا ان القطاع الخاص يمكنه توفيرها بجودة وكفاءة أعلى وبتكلفة أقل استنادا لمبدأ المنافسة. ومن ثم فان الانفاق العام يعد الأداة الأقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة في الاقتصاد.

3-يستحوذ الاستهلاك العائلي للفرد على النسبة الأكبر من الاستهلاك الاجمالي مقابل حصة الاستهلاك الحكومي للفرد، مما يؤشر حالة غير مرغوبة تعبر عن فقر المجتمع مقابل غنى بعض الأفراد اذا ما صح القول، مع ان الصحيح لبلد مثل العراق لازال من البلدان النامية أن يكون الأساس هنا هو غنى المجتمع بما يقدمه من خدمات عامة وأساسية للأفراد، لايمكن للأفراد ان يحصلوا عليها بدون التدخل الحكومي. وقد يفسر هذا الجانب قلة الخدمات الأساسية المقدمة ونوعيتها من قبل الحكومة.

4-وجود علاقة ضعيفة بين النفقات العامة ونسبة الاستثمار من الناتج وكذلك معدل نمو الاستثمار، وهي تؤشر حالة من عدم الوضوح في السياسة الاستثمارية المتبعة، كما تؤشر حالة غير صحية في التعامل مع التخصيص الأمثل للنفقات العامة في ظل الحاجة الملحة لإعادة بناء الاقتصاد العراقي.

5-عدم وجود سياسة استثمارية محددة لتعبئة المدخرات، كما ان الاقتصاد العراقي لم يتم تهيئته او بناؤه بالطريقة التي يمكن ان تكتمل فيه حلقة التدفق الدائري للدخل للناتج او تتحقق الانسيابية فيه، او ان يعمل بشكل تلقائي نتيجة القصور الحاصل في السياسات المطلوبة، او عجز ادوات السياسة النقدية والمالية من تحقيق هذا الهدف.

6-القصور في الرؤية عند اعداد الموازنة العامة للدولة واهمال جانب الاستثمار فيها، رغم ما يحتاجه العراق في الوقت الحاضر من التركيز على تفعيل جانب الاستثمار لإعادة الاعمار وبناء الاقتصاد العراقي في ظل التحول نحو اقتصاد السوق.

7-وجود أثر مباشر للنفقات العامة على زيادة مستويات التشغيل الذي ينعكس بدوره على انخفاض معدلات البطالة، مع انعدام الأثر غير المباشر للنفقات العامة، حيث أشرت البيانات ضعف الارتباط بين معدلات البطالة والمتغيرات الأخرى.

ثانيا: التوصيات:

1-ايجاد حالة من التوازن بين الانفاق الجاري الذي يشغل حاليا النسبة الاكبر من ميزانية الدولة وبين الانفاق الاستثماري الذي هو حق من حقوق الاجيال القادمة. و انتهاج سياسة استثمارية، تبدأ اولى خطواتها من اعداد الموازنة، تستند الى رؤية اقتصادية واجتماعية واضحة تتبنى مبدأ التنوع في المجالات الاستثمارية، تهدف الى تحويل موارد البلاد الطبيعية الى ثروة اخرى مدرة للدخل والثروات لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

2- اعتماد استراتيجية النمو المتوازن بين القطاعات، لضمان تشغيل مختلف الفئات المتنوعة من قوة العمل، والحفاظ على القدرة التنافسية بينها والذي ينعكس بدوره على تنوع الانتاج الوطني من السلع والخدمات، ولاسيما تلك التي يمتلك فيها الاقتصاد العراقي ميزة تنافسية، مما يفتح المجال واسعا لتحقيق الطلب المحلي للكثير من السلع.

3- إدارة الاقتصاد من خلال رؤية جديدة تقوم أولا على دعم القطاع الخاص وتطويره، والعمل على وضع الأسس الصحيحة لمشاركته في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع. وثانيا تطوير القطاع الخاص من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي، وتبني حزمة من السياسات والاجراءات المناسبة لتحفيز وتعزيز هذا القطاع في المرحلة الراهنة تستند على الفهم الحقيقي لمشاكل القطاع الخاص والمعوقات التي تحول دون تطوره، تأخذ بالاعتبار تحسين بيئة العمل وتضع البرامج المناسبة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على هيكلية التنفيذ.

4- إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التكامل في النشاط الاقتصادي وبما يخدم كلا القطاعين، ويؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص يمكنه من الحصول على فرص أفضل لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.

5- الاهتمام برأس المال المادي للمجتمع وبناء المرتكزات الأساسية في الاقتصاد، وتطوير البنى التحتية التي تزيد من غنى المجتمع، وتعطي قيمة مضافة لممتلكات الأفراد.

6- العمل على خلق الوسائل اللازمة لتعبئة المدخرات، وتشجيع الأفراد على المساهمة في بناء المستقبل، وترسيخ ثقافة الاستثمار. في ظل نظام مالي ومصرفي متطور، يقوم على اعادة النظر بالهيكل المؤسسي للنظام المالي الذي يتضمن البنك المركزي وسياساته النقدية، والتشريعات المنظمة للرقابة على الائتمان، والاجهزة التي تراقب البنوك وشركات التأمين.

7- التوقف عن سياسة التشغيل في القطاع العام، مع التأكيد على رفع انتاجية العاملين فيه، واعتماد سياسة للتشغيل تستند الى الكفاءة، من خلال خلق فرص العمل المجزية، سواء كانت في القطاع العام او الخاص.

هوامش البحث:

[1]- محمد سعيد أحمد، الكفاءة والكفاية والفعالية، نقابة التجاريين، مجلة التجاريين، العدد 5، أكتوبر نوفمبر، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 1979، ص20.

[2]- Peter F.Durker, Management: Tasks, Responsibilities, practices, New York, Harper and Rowe, 1973-1974, p: 45

[3]- محمد البنا، الاقتصاد التحليلي، مدخل حديث لتحليل المشاكل الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008م، ص169.

4- محمد عمر ابو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة: دراسة تحليلية مقارنة لميزانيات الاعتماد والبنود، الأداء، التخطيط والبرمجة، الأساس الصفري في ضوء متطلبات ترشيد الإنفاق العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص.44

5- الكفاية الإنتاجية للعمل هي العلاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية (رأسمال ومعدات وآلات و عمل ومواد خام و خلافه مما يستخدم في العملية الانتاجية) من جهة وبين المخرجات الناتجة عن هذه العملية من جهة أخرى، حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد.

[6]- عبدالحميد برحومة ، الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والإنتاج ، مجلة الاقتصاد والمالية، دورية أكاديمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي بالوادي، العدد الأول، 2008، ص60.

[7]- لمزيد من التفاصيل حول الفرق بين المخرجات والنتائج والآثار، راجع:

- Pascal Delorme and Olivier Chatelain, "The Role and Use of Performance Measurement Indicators", *Policy Steering*, Aid Delivery Methods Programme (ADM), European Commission, February 2011, P.8 & 9, at:
http://www.dochas.ie/Shared/Files/Measurement.pdf

[8]- هال فاريان، الاقتصاد الجزئي التحليلي، مدخل حديث، ترجمة أحمد عبد الخير وأحمد أبوزيد، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000م، ص: 19-20.

[9] - Alan Grifhiths & Stuart Wall, Intermediate Microeconomics: theory and application, second edition, Prentice Hall, 2000, p: 433-434

[10]- Antonio Afonso, Ludger Schuknecht, and Vito Tanzi, "Public Sector Efficiency: An International Comparison", *European Central Bank Working Paper*, N.242, July 2003, at: http://www.ecb.europa. 242.pdf

[11]- لقد أخذت تلك الدراسات بمنهجية" أفونسو " مع إجراء بعض التعديلات على القطاعات او المتغيرات ومؤشراتها الفرعية، وفقاً للبيانات المتاحة بالنسبة لكل قطاع، إلى جانب عنصر الاختيار التحكمي لبعض المؤشرات ووفقاً لما يرونه أكثر أهمية وأولى بالتحليل والدراسة، من هذه الدراسات دراسة "انجلوبوليس وآخرين (2008) "، ودراسة "بيكر (2008) "، ودراسة" هونر وكيوبى (2008) "، ودراسة " شان وعبد الكريم (2012) ."

[12]- تدعى هذه المؤشرات بمؤشرات الفرص باعتبار ان توافر إدارة عامة جيدة ونظام قضائي كفء حيث ان سيادة القانون واحترام حقوق الملكية وتأمينها، يعد بمثابة أحد المتطلبات الرئيسية لتهيئة المناخ لتوافر أسواق تعمل بشكل جيد، كما ان الحصول على صحة جيدة ومستوى تعليمي معتبر، يجعل من إمكانية استغلال الفرص والوصول إليها متاحة الجميع. كما تعتبر مسألة توافر بنية تحتية ذات مستوى مرتفع من الجودة، هي الأخرى ضرورة لتحقيق ذات الأهداف.

[13]- Martha Pascal, Santiago Garcia: Government Spending and Economic Growth in the European union countries,p2, papers.ssrn.com. Reviewed on 22/12/2009.

[14] - Daniel Mitchel : the Impact of Government Spending on Economic Growth, Heritage Foundation, 2003,p.3. (www.heritage.org) reviewed on 20/2/2010.

15 - Santiago Herrera and Gabo Pang, "Efficiency of Public Spending in Developing Countries: An Efficiency Frontier Approach", May 2005, at: http://www1.worldbank.org.pdf

[16]- في الكثير من الأحيان تتخذ المساعدات والمنح عادة ما تتخذ شكلاً من أربعة أشكال رئيسية هى، المساعدة التقنية، والمشروعات، وحزم المساعدات المشروطة، واسقاط جزء من الديون . ومثل تلك الأشكال تقلل من فرص التلاعب بالمال العام والفساد، مقارنة بالوضع الذي يتم فيه الاعتماد على إيرادات النفط في تمويل الإنفاق كما هو الحال في العراق.

المصادر:

أولا: المصادر العربية

1. عبدالحميد برحومة ، الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والإنتاج ، مجلة الاقتصاد والمالية، دورية أكاديمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي بالوادي، العدد الأول، 2008، ص60.

2. محمد البنا، الاقتصاد التحليلي، مدخل حديث لتحليل المشاكل الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008م، ص169.

3. محمد سعيد أحمد، الكفاءة والكفاية والفعالية، نقابة التجاريين، مجلة التجاريين، العدد 5، أكتوبر نوفمبر، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 1979، ص20.

4. محمد عمر ابو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة: دراسة تحليلية مقارنة لميزانيات الاعتماد والبنود، الأداء، التخطيط والبرمجة، الأساس الصفري في ضوء متطلبات ترشيد الإنفاق العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص44.

5. هال فاريان، الاقتصاد الجزئي التحليلي، مدخل حديث، ترجمة أحمد عبد الخير وأحمد أبوزيد، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000م، ص: 19-20.

ثانيا: المصادر الأجنبية.

1. Alan Grifhiths & Stuart Wall, Intermediate Microeconomics: theory and application, second edition, Prentice Hall, 2000, p: 433-434
2. Antonio Afonso, Ludger Schuknecht, and Vito Tanzi, "Public Sector Efficiency: An International Comparison", *European Central Bank Working Paper*, N.242, July 2003, at: http://www.ecb.europa. 242.pdf
3. Daniel Mitchel : the Impact of Government Spending on Economic Growth, Heritage Foundation, 2003,p.3. (www.heritage.org) reviewed on 20/2/2010.
4. http://www.dochas.ie/Shared/Files/Measurement.pdf
5. Martha Pascal, Santiago Garcia: Government Spending and Economic Growth in the European union countries,p2, papers.ssrn.com. Reviewed on 22/12/2009.
6. Pascal Delorme and Olivier Chatelain, "The Role and Use of Performance Measurement Indicators", *Policy Steering*, Aid Delivery Methods Programme (ADM), European Commission, February 2011, P.8.
7. Peter F.Durker, Management: Tasks, Responsibilities, practices, New York, Harper and Rowe, 1973-1974, p: 45
8. Santiago Herrera and Gabo Pang, "Efficiency of Public Spending in Developing Countries: An Efficiency Frontier Approach", May 2005

Measuring the efficiency of public spending in the Iraqi economy for the period 2006-2013

Abstract:

In light of the limited sources of funding suffered by the Iraqi economy, it highlights the importance of enhancing the efficiency of public expenditure, and if the measurement of the efficiency of public expenditure and identify benchmarks first step of promoting efficiency, the adoption of scientific methods of analysis imperative in promoting the efficiency. Under this framework, the focus was on the methodologies used to measure the efficiency of public spending and supply analysis with trying statement strengths and weaknesses, and make use of it in the measurement of the efficiency of public spending in the Iraqi economy. As well as devise measurable indicators take into account the specificity of the Iraqi economy and the stage through which the enormous challenges it faces, and try to apply them to the Iraqi economy. With a proposal for a set of ideas and mechanisms, to be enlightened by the decision-makers to enhance the efficiency of public spending in Iraq. It was among the search that the relationship between public spending and macroeconomic variables reflect the wrong approach followed in fiscal policy, as well as in the preparation of the budget and the allocation of resources. And that it is necessary to manage the economy through a new vision based on a review of the allocation of financial resources and the adoption of a new methodology to measure the efficiency of public spending, taking into account the limitations of the data, identify indicators that reflect the specificity of the Iraqi economy, and then finding appropriate means to enhance the efficiency of public spending.

Keyword: **efficiency of public spending, Iraqi economy**